جريمة خارج التغطية

تقرير يرصد الانتهاكات الجسيمة في فض التجمع السلمي في الدراز - البحرين

جريمة خارج التغطية

تقريـر يرصـد الانتهاكات الجسـيمة في فض التجمع السـلمي في الـدراز - البحرين

المحتويات

ملخص التقرير 5

المقدمة 9

المنهجية 10

الجزء الأول 11
لماذا الشيخ عيسى قاسم؟
- نبذة عن الشيخ عيسى قاسم
- الإعتدال والتسامح في مواقف الشيخ عيسى قاسم

الجزء الثاني 16
العقوبة التعسفية
- محاكمة الشيخ عيسى قاسم
- جلسات محاكمة الشيخ قاسم
- الجلسة الأخيرة للشيخ قاسم
- الأسباب الكامنة وراء الحكم
- انتهاكات القوانين والمواثيق الدولية
- مصطلحات السلطة والتحريض على الكراهية
- الإدانات الدولية
- المطالبات بعد صدور الحكم
- الرفض الشعبي

الجزء الثالث 27
عام من التجمع السلمي بالدراز
- الإعتصام السلمي المستمر
- الحصار الحكومي على الدراز
- حق تداول المعلومات قطع الانترنت
- الإعلام والتحريض على الكراهية الطائفية
- الحكم على علماء الدين الشيعة
- تعليق صلاة الجمعة

الجزء الرابع
العلاقات الأمريكية البحرينية وأثرها على الحالة الحقوقية

37
- تغير السياسات الأمريكية وتدهور الوضع الحقوقي بالبحرين
- بيع الأسلحة

الجزء الخامس
الذروة

41
- اقتحام الدراز
- مصير الشيخ قاسم المجهول
- القتل خارج إطار القانون
- السيرة الذاتية للضحايا
- ادعاءات غير صادقة
- بعيونهم
- إفادة الشاهد الأول
- إفادة الشاهد الثاني

الجزء السادس
نتائج استخدام القوة المفرطة في فض التجمع السلمي بالدراز

55
- المواقف الدولية
- الشكوك حول ظروف وفاتهم
- مواقف عوائل الضحايا
- الانتهاكات المرتكبة
- حملة الاعتقالات
- استدعاء النشطاء
- الغضب الشعبي

الجزء السابع

65
- النتائج والتوصيات

ملخص التقرير

دعت أربع منظمات بحرينية وهي: منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان، مركز البحرين لحقوق الإنسان، منتدى البحرين لحقوق الإنسان، معهد الخليج للديمقراطية وحقوق الإنسان، إلى فتح تحقيق عاجل في اقتحام الإعتصام السلمي الأخير في قرية الدراز غرب العاصمة المنامة تضامناً مع الشيخ عيسى قاسم، الذي أسقطت جنسيته بشكل تعسفي في يونيو/حزيران 2016.

وتؤيد المنظمات الدعوة التي وجهها المفوض السامي لحقوق الإنسان إلى فتح تحقيق مستقل من جانب لجنة مستقلة وإخضاع المتورطين للمساءلة.

وتدعو المنظمات إلى إجراء تحقيق مستقل وشفاف بشأن مزاعم استخدام القوة المفرطة خلال الاقتحام في (23 مايو/أيار 2017)، مما أسفر عن مقتل خمسة أشخاص، وأكثر من 90 جريحاً، و326 معتقلاً، بعد أن قامت قوات الأمن بقمع المتظاهرين السلميين.

وعلاوةً على ذلك، تدين المنظمات الخيار الأمني الذي نفذته حكومة البحرين ضد مواطنيها السلميين الذين يمارسون حقهم في التعبير عن آرائهم؛ وترفض إسقاط جنسية الشيخ عيسى قاسم ومحاكمته الجائرة ومصادرة الحقوق الدينية للمواطنين الشيعة في البحرين.

وأعربت المنظمات عن أسفها الشديد لتفوق منطق القوة والاضطهاد الطائفي على منطق الحوار والاستماع إلى مطالب المتظاهرين. وهي تدين المداهمة التي بدأتها وزارة الداخلية بعد أن أعلنت على موقعها على تويتر عن عمليتها أمنية في قرية الدراز لإزالة **"المخالفات القانونية"** في إشارة إلى الاعتصام السلمي، بحسب زعمها.

وقد تم إجراء مقابلات مع شهود ومعتقلين أطلق سراحهم، وقد أكدوا أن قوات الأمن ارتكبت انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، أبرزها عمليات القتل خارج إطار القانون، واستخدام القوة المفرطة ضد المتظاهرين السلميين، والتعذيب، والتشويش على شبكة الإنترنت، وإلحاق الأضرار بممتلكات السكان.

هذا وقد تضمن التقرير شهادات اثنين من الشهود الذين أجريت المقابلات معهم، من بين آخرين معظمهم من سكان الدراز. ولأسباب أمنية، لم يذكر التقرير أسماءهم ومعلومات شخصية أخرى عنهم، خوفا من استهدافهم من قبل السلطات الأمنية.

واستناداً إلى الشهادات والمعلومات الأخرى التي تم توثيقها، خلصت منظمات حقوق الإنسان الأربع إلى أن شهادات شهود العيان متوافقة مع بعضها البعض وشبيهة جداً بالشهادات الحية التي وثقتها منظمات بحرينية حقوقية أخرى.

وتؤكد هذه المنظمات أن الشهادات تكشف أن الخيار الأمني، والتعدي على الحريات العامة، وسياسة التعذيب هي خطة منهجية تنفذها الحكومة.

بالإضافة إلى ذلك، تشير المنظمات إلى أن اقتحام الدراز قد سبقته حملة «**تحريض رسمي على الكراهية**» في وسائل الإعلام والصحف ومواقع التواصل الاجتماعي من تمويل ودعم الحكومة، مما يشكل انتهاكاً للمادة 20 (2) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي صدقت عليه مملكة البحرين بموجب القانون رقم 56 لسنة 2006، الذي يرفض **"أية دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية تشكل تحريضا على التمييز أو العداوة أو العنف."**

وحتى تاريخ كتابة هذا التقرير، لم تقم حكومة البحرين بالتحقيق في اقتحام الدراز، وهو انتهاك واضح لالتزاماتها، وعلى وجه الخصوص إلتزامها بتنفيذ توصيات اللجنة البحرينة المستقلة لتقصي الحقائق والإستعراض الدوري الشامل.

فضلاً عن ذلك، تؤكد المنظمات أن اقتحام الدراز هو واحد من سلسلة انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها السلطات الأمنية ضد السكان منذ حزيران/يونيو 2016، بما في ذلك انتهاكات متعلقة بالحرية الدينية، وعرقلة الحق في حرية التنقل، والتشويش على الانترنت، وقمع المتظاهرين، والاستخدام المفرط للأسلحة المحظورة دولياً والقنابل المسيلة للدموع، وغيرها. وتضيف أن قرية الدراز لا تزال حتى الآن محاصرة لأسباب غير قانونية.

وتتوقع المنظمات تصاعد أزمة حقوق الإنسان في البحرين. وتعرب عن قلقها إزاء حالات التدابير مزدوجة المعايير، وعدم المساءلة، والإفلات من العقاب، وتقويض النشاط السياسي، وممارسة الضغط على نشاط حقوق الإنسان، وإعطاء سلطات الأمن سلطات شاملة لمحاكمة المواطنين وتعذيبهم لمجرد ممارستهم لحقوقهم الأساسية التي يضمنها الدستور والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها البحرين.

وفي نهاية التقرير، خلصت المنظمات إلى أنها تشعر بقلق شديد إزاء حياة الآلاف من المواطنين البحرينيين، الذين هم اليوم ضحايا الخيار الأمني وعمليات القتل خارج إطار القانون في قرية الدراز وبقية قرى البحرين.

وتحث هذه المنظمات حكومة البحرين على وقف القيود المفروضة على الحق في التجمع السلمي، والسماح للمتظاهرين السلميين بممارسة حقوقهم دون الخوف من الانتقام، وإعادة جنسية الشيخ عيسى قاسم.

كما أنها تدعو المجتمع الدولي المتمثل في المنظمات الدولية لحقوق الإنسان وحلفاء البحرين، ولا سيما الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، إلى الإسراع في ممارسة دورها النشط من أجل:

1. **كسر الحصار الأمني على قرية الدراز، وإنهاء الإقامة الجبرية بحق آية الله قاسم**
2. **فتح تحقيق شفاف ومستقل تشارك فيه منظمات المجتمع المدني المستقلة، لمحاسبة المتورطين في قتل خمسة متظاهرين سلميين، والتعويض عن الضحايا؛**
3. **إنهاء انتهاك الحريات العامة ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في قرية الدراز؛**
4. **إنهاء الاستخدام المفرط للقوة أثناء التعامل مع المتظاهرين السلميين؛**
5. **إيقاف الملاحقات القضائية للمشاركين في التجمع السلمي بمنطقة الدراز.**
6. **إيجاد حل جدي لمعالجة الأزمة الحقوقية عبر تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق والتوصيات الواردة في UPR وفق جدول زمني وباشراف الأمم المتحدة.**

وتجد المنظمات أنه على الرغم من الإدانات الدولية وتزايد انتهاكات حقوق الإنسان في البحرين، فإن الإدارات الأمريكية المتتالية والحكومات البريطانية وغيرها من بعض الدول الأوروبية تغض الطرف عن القمع الصارخ للاحتجاجات البحرينية الشعبية السلمية، في ظل غياب الحرية، والمساءلة، والعدالة، والشفافية.

وعلاوة على ذلك، سهّلت الدول ذات النفوذ قمع الحكومة للتطلعات الديمقراطية والاجتماعية للشعب، وجعل المواطنين عديمي الجنسية، والحكم عليهم بالموت. وتنتقد المنظمات هذا الصمت، بدلاً من إدانة الانتهاكات الجسيمة في مجال حقوق الإنسان بالبحرين.

وتخلص المنظمات الموقعة أدناه إلى أن سلسلة التوترات التي استمرت لفترة طويلة في البحرين كانت بلا شك في ظل غياب المساءلة وثقافة التعصب؛ فيحصن الإفلات من العقاب في البحرين الشخصيات المتورطة بالانتهاكات التي لا تملك أي شكل أو نسبة من احترام الحقوق المدنية.

المقدمة

استمرت الاحتجاجات الغاضبة في البحرين التي تدعو إلى الإفراج عن سجناء الرأي، وتدين تدهور حالة حقوق الإنسان في الدولة واستمرار هجمات قوات الأمن على المتظاهرين السلميين.

استخدمت قوات الأمن البحرينية يوم الثلاثاء (23 مايو / أيار 2017) القوة المفرطة ضد الإعتصام السلمي المتضامن مع المرجع الشيعي في البحرين الشيخ عيسى قاسم، الذي أسقطت جنسيته منذ حزيران / يونيو 2016، كجزء من الحملة المستمرة على قرية دراز، غرب العاصمة المنامة، والتي كانت تحت حصار كامل منذ حزيران / يونيو 2016. وأدى الإقتحام إلى مقتل خمسة متظاهرين، فيما أصيب العشرات، واعتقل 286 شخص.

تسعى منظمات حقوق الإنسان المشاركة في هذا التقرير تسليط الضوء على الحملة الطائفية المنهجية التي تقودها الحكومة البحرينية من خلال تشديد قبضتها على عموم المواطنين عامة وقاطني الدراز خاصة واستهداف الزعيم الديني للشيعية. ويهدف التقرير إلى جعل المجتمع الدولي والمنظمات والهيئات الحقوقية اتخاذ تدابير فعالة وواضحة في البحرين، ووضع حد لسيناريو الاضطهاد الطائفي الذي يمارس ضد الشيعة على جميع المستويات في البحرين.

ويهدف التقرير إلى عرض سلسلة من الأحداث، منذ لحظة إسقاط جنسية الشيخ عيسى قاسم، بتاريخ 19 يونيو 2016 مروراً بحوادث خطرة.

المنهجية

» يقدم هذا التقرير تحليلاً وتقييماً للمداهمات الأخيرة على منطقة الدراز مسقط رأس وإقامة وسكن الشيخ عيسى قاسم الذي تم إعداده استناداً إلى الدراسة والتحليل وتقصي الحقائق للوثائق والتقارير الصادرة عن مختلف المؤسسات والمنظمات الحقوقية الدولية والمحلية ووسائل الاعلام والصحف البارزة مع مشاركات على حسابات مواقع التواصل الاجتماعي من قبل الناشطين البحرينيين والمدافعين عن حقوق الانسان وعرض نصوص معاهدات واتفاقيات قانون حقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني موثقة بالصور والفيديو.

الجزء الأول

لماذا الشيخ عيسى قاسم؟

كانت الطرق السلمية خيارنا منذ اليوم الأول

نبذة عن الشيخ عيسى قاسم

الشيخ عيسى قاسم هو مواطن بحريني ، وهو من أبرز علماء الدين الشيعة في البحرين، ورتبته العلمية آية الله وفقا للدراسة الحوزوية لعلماء الشيعة، وهو فقيه ومجتهد، ويحظى بتقدير كبير في البحرين والعالم الإسلامي.

كان واحداً من 21 عضواً منتخباً للجمعية التأسيسية البحرينية، التي وضعت في عام 1972 دستور البحرين الأول بعد الاستقلال. وكان عضواً في أول برلمان تم انتخابه في عام 1973، وقد احرز اكثر اصوات الناخبين وبعد حل البرلمان في عام 1975 وجه اهتماماته للشؤون الدينية كعالم دين.

في بداية التسعينات، سافر الشيخ عيسى قاسم إلى قم في إيران، لمواصلة دراسته الدينية، وعاد في (8 مارس 2001) بعد البدء بمرحلة الانفتاح السياسي في البلاد. ومنذ ذلك الحين، يتابع الشيخ قاسم الشؤون العامة والمطالبة بإصلاح الوضع السياسي في البلد ، لإيمانه بأن الاصلاح أفضل وسيلة لتعزيز أمن البحرين وتلبية تطلعات ورفاهية جميع البحرينيين، بغض النظر عن خلفياتهم أو معتقداتهم.

الإعتدال والتسامح
في مواقف الشيخ عيسى قاسم

الشيخ قاسم هو شخصية معتدلة عملت على منع الإنزلاق حالات العنف في البلاد، كما ناهض سياسات التطرف والتحريض الطائفي، وقد حافظ بتوجيهاته على سلمية الحراك الشعبي المستمر.

منذ عودته إلى البحرين في عام 2001 حتى يونيو 2016، كان يخطب في جامع الإمام الصادق في الدراز وهو من أكبر جوامع الشيعة في البلاد، وكان حيث يتحدث عادة عن مواضيع سياسية محلية واقليمية ودولية أثناء القائه خطبة الجمعة والتي كان يتابعها الجمهور ووسائل الاعلام والسلطة.

هو من أبرز الشخصيات الدينية والساسية في البحرين، وكان يدعو للتسامح والوحدة الوطنية والإسلامية. وإلى تبني الحوار كنهج لتجاوز النزاعات السياسية.

وكان الشيخ قاسم يؤكد في خطاباته على مواجهة **"مخطط الصراع الطائفي."** وهو يوجه الجماهير إلى التمسك بالأساليب السلمية قائلا لهم : **"كانت الطرق السلمية خيارنا منذ اليوم الأول".**

ويقول أيضا عن العنف: **" وهذا الصوت الجاهلي الظالم قد أشعل فتيل النّار في كثير من بلدان الساحة العربية وألهبها، وخلق أوضاعًا مأساوية، وزلزل كثيرًا، وحطّم كثيرًا، وأعطى من النتائج ما أعطى مما يشهد على بلاهة هذه النظرة، وسُخْف هذا القول، وسَفَه هذا الرّأي."**

من هو
آية الله الشيخ عيسى أحمد قاسم

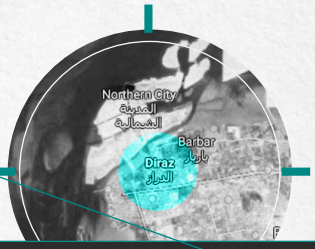

ولد في العام **1941**
في قرية الدراز، البحرين.

في نهاية الخمسينات من القرن الماضي، **درس العلوم الدينية** لعدة سنوات في النعيم (المنامة)، **على يد المرحوم العلامة السيد علوي الغريفي أحد كبار علماء الدين الشيعة في البحرين**

أنهى الثانوية العامة من مدرسة المنامة في **1959**

مارس مهنة التدريس في مدرسة البديع الابتدائية للبنين ما بين **1960 1962**.

مطلع الستينات من القرن العشرين

سافر إلى العراق لدراسة العلوم الدينية في النجف الأشرف **ودرس في كلية الفقه في النجف وتخرج بدرجة البكالوريوس.**

عاد إلى البحرين ومارس مهنة التدريس في مدرسة الخميس لمدة سنتين.

1970

عاد إلى النجف والتحق **بالدراسة الحوزوية** لمدة سنتين.

عاد إلى البحرين في **1972 للمشاركة في انتخابات المجلس التأسيسي**

وانتخب العام **1972 لعضوية التأسيسي** الذي صدق على دستور البحرين الصادر في العام 1973.

1972

ساهم في تأسيس وإشهار
جمعية التوعية الإسلامية

انتخب في العام **1973** **لعضوية المجلس الوطني** حتى حلّه العام **1975**.

ترأس جمعية التوعية الإسلامية حتى مطلع الثمانينات من القرن الماضي

في **فبراير** **1984** تم حل جمعية التوعية للمرة الأولى

وعادت إلى النشاط في **2001** بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني

وأغلقت مجددا في **16 يونيو** **2016** **ضمن حملة الاضطهاد الطائفي**.

1992

التحق بالدراسة الحوزوية
في قم المقدسة

في **8 مارس** **2001**
عاد إلى البحرين بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني.

تعتبره جمعية الوفاق الوطني الإسلامية الأب الروحي لها
(تأسست في 2001، وأغلقت في 16 يونيو 2016 في انتهاك صارخ لحرية العمل السياسي).

أسس أعلى هيئة دينية للطائفة الشيعية في البحرين (المجلس الإسلامي العلمائي)
قامت السلطات البحرينية بحله في 2014.

يعتبر زعيم الطائفة الشيعية في البحرين وأحد كبار علماء الدين فيها وهو فقيه ومجتهد مطلق (رتبة دينية).

إمام أكبر صلاة جمعة في البحرين، والتي يقيمها في جامع الإمام الصادق بمنطقة الدراز.

تم اسقاط جنسيته في **20 يونيو/ حزيران** **2016** **وفق مرسوم صادر من ملك البحرين.**

بدأت المحكمة الكبرى الجنائية **27 يوليو/ تموز** **2016** **أولى جلسات محاكمته** حول فريضة الخمس،

وصدر حكم بتاريخ 21 مايو **2017**

الجزء الثاني

العقوبة التعسفية

لكل إنسان حق
في حرية الفكر
والوجدان والدين

محاكمة الشيخ عيسى قاسم

في 20 يونيو / حزيران 2016، أصدرت الحكومة البحرينية مرسوما ملكيا بإسقاط جنسية الشيخ قاسم، بموجب المرسوم الملكي رقم 55 لسنة 2016 **(وذلك بناءا على عرض وزير الداخلية الذي بين طلب اسباب اسقاط الجنسية البحرينية والتي تم اكتسابها ولم يتم حفظ حقوقها والتسبب في الاضرار بمصالح المملكة وعدم مراعاته لواجب الولاء لها وبناءا على قرار مجلس الوزراء بالموافقة على اسقاط الجنسية)** وذلك كما جاء في نص المرسوم.

بتاريخ 21 مايو 2017 أصدرت المحكمة البحرينية حكمها بالحبس لمدة سنة مع وقف التنفيذ لثلاث سنوات بحق الشيخ عيسى قاسم واثنين آخرين؛ وذلك بتهمة غسل الأموال، التي تتعلق بمشاركته في إدارة فريضة الخمس الدينية.

في الفقه الشيعي، الخمس هو شعيرة دينية إلزامية للتبرع بالأموال سنوياً، ينظمها علماء الدين محددين من أهل الخبرة. وتنفق لأغراض دينية وخيرية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأيتام، وتسعى إلى القضاء على الفقر وبناء الوئام داخل المجتمع.

جلسات محاكمة الشيخ قاسم

بتاريخ 19 يونيو 2016 تم تجريد الشيخ عيسى قاسم من جنسيته بشكل غير قانوني ومن دون الإجراءات القانونية الواجبة وبذلك أصبح الشيخ قاسم عديم الجنسية حتى الآن، حيث يعامل كمقيم غير قانوني في بلده الأصلي، وهو انتهاك صارخ لاتفاقية 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.

عقدت المحكمة الجنائية الكبرى الرابعة في البحرين 13 جلسة في قضية الشيخ عيسى أحمد قاسم مع الشيخ حسين القصاب وميرزا الدرازي.

وتنص المادة 10 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على التالي:

"لكل إنسان، على قدم المساواة التامة مع الآخرين، الحق في أن تنظر قضيته محكمة مستقلة ومحايدة، نظراً منصفاً وعلنياً، للفصل في حقوقه والتزاماته وفي أية تهمة جزائية توجه إليه."

في الواقع، لم يتم تنفيذ أي إجراء قانوني في قضية الشيخ عيسى قاسم والمدعى عليهم معه. وعُقدت المحاكمة غيابياً بشكل غير عادل، وأُجلت من قبل المحكمة الجنائية الكبرى في البحرين لعدة مرات.

وقد أعطى هذا ذريعة للحكومة لقمع المعارضة والقيام بهجوم قاسٍ على الاحتجاجات السلمية الجارية في منطقة الدراز ضد إجراءات الحكومة السياسية والأمنية العدوانية بحق الزعيم الديني.

قبل كل محاكمة، كانت الهيئات الدولية لحقوق الإنسان وكبار المسؤولين من الدول الفعالة والمنظمات البحرينية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان والمدونين يطالبون الحكومة البحرينية بإسقاط التهم الموجهة ضد الشيخ عيسى قاسم، والإسراع بإعادة جنسيته التي صودرت بصورة تحفظية.

وقد دعت منظمات حقوق الانسان البعثات الدبلوماسية للدول الأعضاء فى مجلس حقوق الانسان للأمم المتحدة الى التدخل فى محاكمة الشيخ عيسى قاسم، أبرز زعيم شيعي فى البحرين.

إلا أن الحكومة البحرينية لم تظهر أي استجابة أو خطوات استباقية لمعالجة هذه المطالب.

وقررت المحكمة الجنائية الكبرى الرابعة في جلسة 7 أيار / مايو 2017 تأجيل إصدار الحكم في قضية الشيخ عيسى قاسم وأعضاء مكتبه الشيخ حسين المحروس وميرزا الدرازي حتى 21 أيار / مايو 2016.

الجلسة الأخيرة للشيخ قاسم

عقدت المحكمة الجنائية الكبرى الرابعة برئاسة القاضي علي الظهراني جلستها الثالثة عشر يوم الأحد 21 أيار / مايو 2017 في قضية الشيخ عيسى قاسم وأعضاء مكتبه الشيخ حسين المحروس وميرزا الدرازي عن تهم مرتبطة بغسيل الأموال وجمع الأموال بطرق غير مشروعة دون ترخيص.

وحكمت المحكمة على الشيخ قاسم وحسين القصاب وميرزا الدرازي بالسجن لمدة عام مع وقف التنفيذ لمدة ثلاث سنوات. كما حكمت بمصادرة أموال الخمس وعقارين يستخدمان لسكن طلبة العلوم الدينية، بالإضافة إلى غرامة قدرها 100 ألف دينار بحريني (000 265 دولار).

الأسباب الكامنة وراء الحكم

إنَّ تجريد الشيخ قاسم من جنسيته البحرينية ومحاكمته هي أعمال انتقامية لمطالباته الدائمة بأهمية الإصلاح في البلد، ويعتبر هذا الانتهاك الصارخ احدى أخطر الانتهاكات التي تأتي، وفي هذا الصدد قالت اللجنة الامريكية للحريات الدينية في العالم **"الإجراءات التي اتخذتها السلطات التي تستهدف المسلمين الشيعة بمن فيهم رجال الدين تأتي على خلفية الإحتجاجات السلمية وانتقاد سجل الحكومة المتعلق بحقوق الانسان والحرية الدينية".**

وكان لافتا لجوء النيابة العامة إلى الإساءة المتعمدة للشيخ قاسم، وأهانته ، قائلة: **"ارتضى لنفسه أن يحتكم لشريعة الغاب."**

ويؤكد نشطاء حقوق الإنسان والمراقبين أن استخدام هذه اللغة من قبل الحكومة يشجع على الطائفية الدينية والتعصب.

انتهاكات القوانين والمواثيق الدولية

تشكل محاكمة الشيخ عيسى قاسم ذات الدوافع السياسية انتهاكاً للحق في حرية الدين وحرية التعبير. كما أنها أدت إلى انتهاكات إضافية لحقوق الإنسان الأساسية في البحرين.

وتنص المادة 17 من الدستور البحريني لعام 2002، بالإضافة إلى أمور أخرى، على ما يلي:

"الجنسية البحرينية يحددها القانون، ولا يجوز إسقاطها عمن يتمتع بها إلا في حالة الخيانة العظمى، والأحوال الأخرى التي يحددها القانون."

وجعل الشيخ عيسى قاسم عديم الجنسية ينتهك حقه في الجنسية، كما هو مكفول في المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على التالي:

1. "لكل فرد حق التمتع بجنسية ما.
2. لا يجوز تعسفاً حرمان أي شخص من جنسيته ولا من حقه في تغيير جنسيته."

وتشكل محاكمته غيابياً انتهاكاً لحقه في محاكمة عادلة، كما هو مكفول في المادة 11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، التي تنص على التالي:

1. " كلُّ شخص متَّهم بجريمة يُعتبَر بريئًا إلى أن يثبت ارتكابُه لها قانونًا في محاكمة علنية تكون قد وُفِّرت له فيها جميعُ الضمانات اللازمة للدفاع عن نفسه.
2. لا يُدان أيُّ شخص بجريمة بسبب أيِّ عمل أو امتناع عن عمل لم يكن في حينه يشكِّل جُرمًا بمقتضى القانون الوطني أو الدولي، كما لا تُوقَع عليه أيَّةُ عقوبة أشدَّ من تلك التي كانت سارية في الوقت الذي ارتُكب فيه الفعل الجُرمي."

وتنص المادة 15-1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ما يلي:

"لا يدان أي فرد بأية جريمة بسبب فعل أو امتناع عن فعل لم يكن وقت ارتكابه يشكل جريمة بمقتضى القانون الوطني أو الدولي. كما لا يجوز فرض أية عقوبة تكون أشد من تلك التي

كانت سارية المفعول في الوقت الذي ارتكبت فيه الجريمة. وإذا حدث، بعد ارتكاب الجريمة أن صدر قانون ينص على عقوبة أخف، وجب أن يستفيد مرتكب الجريمة من هذا التخفيف."

وعلاوة على ذلك، يبدو أن محاكمته تهدد الحريات الدينية المنصوص عليها في المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ,التي تنطبق على البحرين لأنها وقّعت وصدقت على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

"لكلِّ شخص حقٌّ في حرِّية الفكر والوجدان والدِّين، ويشمل هذا الحقُّ حرِّيته في تغيير دينه أو معتقده، وحرِّيته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبُّد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة."

وقد تم انتهاك حق الشيخ قاسم وأتباعه في حياة دينية طبيعية من دون سبب، مما يتعارض مع المادة 18-1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية،

"لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين. ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما، وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره، وحريته في إظهار دينه أو معتقده بالتعبد وإقامة الشعائر والممارسة والتعليم، بمفرده أو مع جماعة، وأمام الملأ أو على حدة."

وإضافةً إلى ذلك، فإن محاكمة الشيخ قاسم تشكل انتهاكاً خطيراً لحقوقه في الجنسية، والمحاكمة العادلة، وحرية الدين. فقد استخفت النيابة بالأغلبية الشيعية التي تشكل 70٪ من السكان والتي تتطلع إلى الشيخ قاسم للإرشاد. ولم يتلق الشيخ قاسم استدعاء من المحكمة مطلقاً، وقد تم تفتيش مكتبه دون أمر قضائي. وتم استجواب أو احتجاز أكثر من 80 رجل دين شيعي فيما يتعلق بحقهم في التعبير والتجمع.

وتؤكد المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على التالي:

"يكون الحق في التجمع السلمي معترفا به. ولا يجوز أن يوضع من القيود على ممارسة هذا الحق إلا تلك التي تفرض طبقاً للقانون وتشكل تدابير ضرورية، في مجتمع ديمقراطي، لصيانة الأمن القومي أو السلامة العامة أو النظام العام أو حماية الصحة العامة أو الآداب العامة أو حماية حقوق الآخرين وحرياتهم."

تمت محاصرة قرية الدراز، وبالتالي تم حظر صلاة الجمعة منذ ذلك الحين في مسجد الإمام الصادق حيث كان يخطب الشيخ قاسم، مما يشكل انتهاكاً واضحاً لحرية الممارسات الدينية.

وبالاضافة الى ذلك، اتهم الادعاء الشيخ قاسم بتهمة غسيل الاموال، ويتعلق ذلك بدوره في جمع وإعادة توزيع الخمس.

كما تمت مصادرة أموال الخمس، في انتهاك صريح لفريضة دينية تمارسها مجموعة دينية أساسية، في حين أن القوانين تدعو إلى حماية ممارسات ومعتقدات الأغلبية والأقليات على حد سواء.

وتنتهك السلطات البحرينية صراحةً اتفاقية 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.

مصطلحات السلطة
والتحريض على الكراهية

إن إسقاط جنسية الشيخ قاسم والعديد من المعارضين السلميين هي أداة سياسية تستخدمها السلطة البحرينية، بسبب الانقسام السياسي القائم على أسس سياسية وطائفية. ومصطلحات السلطات هي محض اعتداء صارخ على شخصية دينية محترمة.

يعزز الأيديولوجييون المدعومون من التكفيريين ثقافة التعصب الطائفي في البحرين. وهم يروجون بحرية وعلانية للحملة المنهجية ضد الشيخ قاسم وأتباعه. ويطالبون بتطهير البحرين من الشيعة، ويطلقون عليهم ألقاباً مثل: **"الإيرانيين، الكفار، المجوس، الرافضة، الخونة، الصفاويين، غير الوطنيين"**، والعديد من الأطر الاجتماعية الأخرى المهينة.

هذه الأفعال ليست حدثاً جديداً، فهي تحدث منذ عقود، وفقا للتقرير السنوي للجنة الولايات المتحدة حول حرية الديانات في العالم لعام 2016.

وقد شدد الشيخ قاسم مراراً على أن التمييز والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان المرتبطة بالمعتقدات الدينية والمعاملة التفضيلية لبعض الجماعات الدينية وحظر بعض الطقوس الدينية يمكن أن تؤدي من دون شك إلى مزيد من الفوضى والإحباط والتعصب.

وعند إعلان الحكم، ادعت وزارة الداخلية أن الشيخ عيسى قاسم قد قام **"بتبني الثيوقراطية، وأكد على التبعية المطلقة لرجال الدين،"** مضيفة أنه كان على اتصال مستمر مع **"منظمات خارجية وجهات معادية للمملكة."**

ومن الواضح أن لغة الإدعاء تشجع على التعصب الديني.

الإدانات الدولية

نـدد المتحـدث الرسـمي باسـم وزارة الخارجيـة الامريكيـة جـون كـيربي بالحكـم قائـلا "نشـعر بالقلـق جـراء قـرار حكومـة البحريـن بسـحب جنسـية رجـل الديـن الشـيعي البـارز الشـيخ عيـسى قاسـم. ومـا زلنـا منزعجـين للغايـة مـن قيـام حكومـة البحريـن بسـحب جنسـية مواطنيهـا بشـكل تعسـفي، ومـن السـابقة التـي قـد تنشـئها هـذه القضيـة بشـكل عـام، والخطـر المتمثـل في أن يصبـح الأفـراد عديمـي الجنسـية."

كـما تكلمـت مؤخـراً لجنـة الولايـات المتحـدة حـول حريـة الديانـات في العـالم عـن قضيـة الشـيخ قاسـم. ففـي تقريرهـا السـنوي الأخـير، وجـدت **"تدهـور في الحريـات الدينية للشـيعة في البحريـن، في حملـة المضايقـات القضائيـة التـي تسـتهدف رجـال الديـن الشـيعة بسـبب اتهامـات خاطئـة في الغالـب أو لا أسـاس لهـا مـن الصحـة".**

وبالإضافـة إلى ذلـك، وثـق تقريـر اللجنـة أنـه **"منـذ يونيـو، قامـت الحكومـة البحرينيـة باسـتجواب أو اتهـام أو الحكـم عـلى مـا لا يقـل عـن 80 رجـل ديـن شـيعي."**

صـدر التقريـر السـنوي للجنـة الولايـات المتحدة حـول حرية الديانـات في العـالم لعام 2016 في أبريـل / نيسـان 2017، وللمـرة الأولى زاد التقريـر حـدة تصنيـف البحريـن، وصنـف البلـد كمنتهـك مـن المسـتوى الثـاني للحريـة الدينيـة. ووفقـاً للتقريـر، يعـرّف المسـتوى الثـاني عـلى هـذا المـؤشر بأنـه يضـم الـدول التي تكـون فيهـا انتهـاكات الحريـة الدينيـة، التي تنخـرط فيها الحكومـة أو تتسـامح معهـا، خطيرة، بحيـث أنها إما أن تكون ممنهجة، أو مسـتمرة، أو فاضحة.

وأعـرب خمسـة مقرريـن خاصـين للأمـم المتحدة في العـام الماضي عـن قلقهـم إزاء الاضطهاد والقمـع المنهجيـين للشـيعة في البحريـن، "تعمـق مقاضـاة الشـيخ قاسـم هـذا الاضطهـاد".

المطالبات بعد صدور الحكم

خرجت عشرات الاحتجاجات الغاضبة على محاكمة الشيخ إلى الشوارع في البحرين. ودعا علماء الشيعة في البحرين إلى التعبئة العامة في جميع المناطق البحرينية ، ووجهت مجموعة من المنظمات البحرينية لحقوق الإنسان نداء يدعو المسؤولين والوكالات الدولية رفيعة المستوى إلى اتخاذ إجراءات علنية بشأن قضية الشيخ عيسى قاسم بعد صدور الحكم في 21 أيار / مايو 2017.

الرفض الشعبي

إن قرار إلغاء جنسية الشيخ قاسم بحيث أصبح من عديمي الجنسية كما أنه سيواجه خطر الترحيل من البلاد. وأثار الحكم شعور الحرمان من الحقوق داخل الطائفة الشيعية في البحرين، قد أدى إلى شعور المواطنين الشيعة الى المزيد من حرمانهم من حقوقهم الأساسية واستمرار سياسة الاضطهاد المنهج بحقهم مما فرض عليهم الدفاع عن حقوقهم وعن رمزهم الديني من خلال التظاهر السلمي اليومي في مختلف مناطق البحرين كما أدى ذلك الى إقامة إعتصام سلمي بالقرب من منزل الشيخ منذ يوم الإعلان عن إسقاط جنسيته.

نزل البحرينيون يومياً إلى الشوارع للاحتجاج سلمياً على القرار في قرى مختلفة. وقد أدى ذلك إلى غضب أتباعه ودفعهم إلى إقامة اعتصام سلمي بالقرب من منزله لمدة 11 شهراً متتالياً.

الجزء الثالث

عام من التجمع السلمي بالدراز

لكل فرد حق في
حرية التنقل وفي
اختيار محل إقامته
داخل حدود الدولة

الاعتصام السلمي المستمر

لقد قرر المواطنون المتضامنون مع الشيخ قاسم والمستنكرون لاسقاط جنسيته ومحاكمته إلى التعبير السلمي عن آرائهم ومواقفهم ولحماية الشيخ من الأعمال الانتقامية المحتملة من قبل السلطة في التجمع والاعتصام على مدار الساعة بالقرب من منزل الشيخ وقد تم تسمية موقع التجمع " **ساحة الفداء** ".

ومنذ بداية الاعتصام في الهواء الطلق، فرضت الحكومة البحرينية قبضتها الأمنية وحاصرت الدراز من جميع المنافذ. حيث أقامت نقاط تفتيش في جميع مداخل المنطقة، وعيّنت فيها أفراد من الشرطة منعوا القاطنين خارج الدراز من الدخول اليها.

كما أغلقت الشرطة جميع مداخل القرية تقريباً، وأقامت نقاط تفتيش على المدخلين الرئيسيين المتبقيين، مما أدى إلى تقييد مفرط للحق في حرية التنقل لسكان الدراز وأصحاب الأعمال والزوار.

وقد قامت السلطات البحرينية في مرات عدة بإطلاق الذخيرة الحية والغاز المسيل للدموع بغنف على المتظاهرين والمعتصمين في هذا الموقع متجاهلة حقهم في التجمع السلمي المعترف به دولياً .

الحصار الحكومي على الدراز

ومن الناحية الرمزية، فإن الدراز هي مسقط رأس وموطن الشيخ عيسى قاسم ومعارضين بارزين آخرين. ويبلغ عدد سكانها حوالي 20,000 نسمة، ومعظمهم من الشيعة، الذين لطالما تحملوا الاضطهاد المنظم الذي تمارسه الحكومة منذ عقود.

إنَّ أهالي الدراز والغالبية العظمى وعموم البحرينيين لا يستطيعون ممارسة حقهم في حرية الرأي والتعبير، وقد رفعوا أصواتهم عالياً في عدة مناسبات ضد الاضطهاد والقمع والاستبداد.

ووفقا لعدة تقارير عن حصار الدراز ومنها الصادر عن صحيفة الوسط التي تصدر باللغة العربية، وقد تم إغلاقها (4 يونيو/حزيران 2017) حيث جاء فيها:

- **استخدام الإنترنت غير متوفر ضمن أوقات معينة في الدراز وجوارها.**
- **تعاني الدراز المحاصرة من عزلة مالية واجتماعية عن بقية المناطق البحرينية.**
- **عانت العديد من الشركات التجارية المحلية بشكل كبير، حيث تكبدت خسائر كبيرة .**
- **ثمة مدخلين فقط يسمحان بالوصول إلى الدراز، في حين أن البقية مطوقة تماماً من قبل قوات الأمن.**
- **بالكاد يستطيع سكان الدراز مقابلة أقاربهم وأصدقائهم خارج الدراز.**

وضيقت السلطات الخناق على الأحياء السكنية في الدراز، مما جعل حركة السكان صعبة للغاية ، حيث تم نشر المركبات العسكرية على جميع المداخل الرئيسية، وتم إغلاق المداخل الصغرى بألواح خرسانية وأسلاك شائكة. وقام رجال الأمن باستجواب الأهالي وتفتيشهم وإذلالهم وشتم معتقداتهم بصورة متكررة.

قطعت قوات الأمن جميع الطرق المؤدية إلى الدراز، لذا لم يسمح للناس بالوصول إلى المنطقة دون تقديم بطاقات هويتهم للتأكد من أنهم من سكان الدراز، ويجب عليهم الانتظار لفترة طويلة في الطابور. وبالتالي، فإن الذين لا يعيشون في الدراز لا يمكنهم الوصول إليها، ولا يمكن للموظفين الوصول إلى مكاتبهم في وقت مبكر، ولا يمكن للطلاب الوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم ولا تزال هذه القوات تهاجم الأحياء السكنية بالرصاص الانشطاري "الشوزن" والغاز المسيل للدموع.

بهذه الإجراءات فإنَّ الحكومة تخالف المادة 19 - ب من الدستور البحريني التي تنص على ما يلي :

"لا يجوز القبض على إنسان أو توقيفه أو حبسه أو تفتيشه أو تحديد إقامته أو تقييد حريته في الإقامة أو التنقل إلا وفق أحكام القانون وبرقابة من القضاء."

والمادة 13-1 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان التي تنص على ما يلي :

" لكلِّ فرد حق في حرية التنقل وفي اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة ".

والمادة 12-1 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي تنص على

"لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته."

وتعتبر هذه العقوبات المفروضة طريقة منهجية لإسكات الشعب من أجل شل الانتفاضة الشعبية المؤيدة للديمقراطية. وعلاوة على ذلك، لا تزال قوات الأمن تهاجم المناطق السكنية في الدراز يومياً بإطلاق الرصاص الانشطاري (الشوزن) والغاز المسيل للدموع.

حق تداول المعلومات
قطع الانترنت

اتخذت السلطات التدابير الصارمة المشددة المنتهكة لحقوق التواصل وحرية الرأي والتعبير حيث قامت بالتشويش على شبكة الإنترنت وقطعها في كثير من الاحيان منذ حزيران / يونيو 2016 في الفترة من الساعة 7:00 مساءً حتى 1:00 صباحاً تقريباً.

وذكرت صحيفة "الوسط" أن تعطل خدمات الإنترنت ازداد منذ أن داهمت قوات الأمن القرية التي يقيم فيها 20 ألف مواطن، مضيفةً أن الاتصال بالإنترنت ينقطع لمدة 12 ساعة يومياً. ويهدف هذا العمل إلى اعاقة سعي الاهالي الى ايصال ما يجري عليهم من انتهاكات الى الرأي العام محليا ودوليا.

مصطفى حمدان

أدت الأعمال الانتقامية ضد الشيخ قاسم إلى انتهاكات جسيمة أخرى. ففي 26 يناير / كانون الثاني 2017، اقتحم ضباط ملثمين يرتدون ملابس مدنية الاعتصام السلمي خارج منزله في الدراز، مما أدى إلى تعرض مصطفى حمدان البالغ من العمر 18 عاماً لإصابة مميتة. وقد انتهك عناصر وزارة الداخلية حق حمدان في الصحة عندما منعوه من الحصول على الرعاية الطبية العاجلة التي كان يحتاجها من أجل البقاء على قيد الحياة.

يُعرف حمدان اليوم بلقب **"شهيد الفداء"**، حيث يعتقد الشيعة أنه أُعدم دفاعاً عن معتقداته الدينية التي يجب أن تدافع عنها بالأصل حكومة القانون والعدالة.

تنص المادة 10 من البروتوكول الأول الإضافي لعام 1977 من اتفاقية جنيف الرابعة على التالي:

"يجب، في جميع الأحوال، أن يعامل أي منهم معاملة إنسانية وأن يلقى، جهد المستطاع وبالسرعة الممكنة، الرعاية الطبية التي تتطلبها حالته."

توفي حمدان في (24 مارس / آذار 2016)، بعد شهرين من قيام قوات الأمن بإطلاق الرصاص الحي على رأسه وإدخاله في غيبوبة.

ويشتبه في أنَّ جهاز الأمن الوطني في البحرين، وبالتحديد جهاز الاستخبارات المحلي التابع له، شارك في الهجوم. ومع ذلك، لم تعترف أي جهة حكومية بالمسؤولية، ولم تصدر أي بيانات عن هذه المداهمة، ولم تجري أي تحقيقات مستقلة ونزيهة حتى الآن، وسط ثقافة الإفلات من العقاب وغياب المساءلة في البحرين.

تم انتهاك حق حمدان وفقاً للمادة 2-3 (ب) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، **التي تنص على:**

"بأن تكفل لكل متظلم على هذا النحو أن تبت في الحقوق التي يدعى انتهاكها سلطة قضائية أو إدارية أو تشريعية مختصة، أو أية سلطة مختصة أخرى ينص عليها نظام الدولة القانوني، وبأن تنمى إمكانيات التظلم القضائي،"

وقع مصطفى حمدان ضحية الاستخدام المفرط للقوة. وقد انتهكت قوات الأمن حقه في الحياة وحرية التجمع، المحمي بموجب المادتين 6 و21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي انضمت إليه البحرين في عام 2006.

السيرة الذاتية لمصطفى حمدان

الإسم : مصطفى أحمد حسن حمدان

- تاريخ الميلاد : 17 8- 1997-

- الحالة الإجتماعية : أعزب

- طالب في مرحلة الثانوية

- تعرض للاعتقال التعسفي مرتين قبل وفاته

- في 26 / 1 / 2017 قامت عناصر أمنية ملثمة بمهاجمة منطقة الاعتصام السلمي بجوار منزل الشيخ عيسى قاسم، ما أسفر عن تعرض مصطفى حمدان لاصابته برصاصة في رأسه، إلا أنّ الأطباء رفضوا علاجه لمدة تقارب 6 أو 7 ساعات تقريبا خوفاً من المسائلة الأمنية وتداعياتها؛ حيث بدأت الجهات الأمنية بالتحقيق؛ بعد ذلك نقل إلى غرفة العناية الخاصة لمدة شهرين قبل أن يفارق الحياة، فضلا عن أنّ السلطات الأمنية أعلنت عن تحقيق إلّا أنّها لم تكشف عن نتائج التحقيق حتى اليوم.

- محل الدفن: كرباباد

الإعلام والتحريض على الكراهية الطائفية

لقد حُرم النشطاء والمدافعون عن حقوق الإنسان الذين تحدثوا عن قضية الشيخ عيسى قاسم من حقوقهم من قبل الحكومة وأدواتها الإعلامية التي تشكك كثيراً في ولائهم.

لقد وثّقت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، التي أنشأها الملك حمد للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في عام 2011، بأن إيران لم تكن متورطة أبداً في انتفاضة البحرين. ومع ذلك، فإنَّ وسائل الإعلام التي تدعمها وتمولها الحكومة تكرّس الإنقسام الطائفي، وتصف الشيخ عيسى قاسم وأتباعه بأنهم شيعة إيران، في انتهاك واضح للاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

ويأتي هذا المستوى من الاتهامات وسط جهد مستمر لإسكات المدافعين عن حقوق الإنسان من خلال تدابير تقييدية، ووسط عاصفة شرسة من التحريض على الكراهية. كما تم رصد 56 مادة تحرض على الكراهية بعد الإعلان عن تدهور صحة الشيخ عيسى قاسم.

وتشكل هذه التدابير انتهاكاً للمادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي وقعت عليها البحرين منذ عام 2006. كما أنها تتعارض مع التزاماتها بحماية الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، المستمدة من التزامها بحماية جميع حقوق الإنسان بموجب المادة 2 من العهد المذكور آنفاً.

وتنص خطة عمل الرباط على أن **"هناك حاجة إلى مزيد من التوجيه في العالم الحقيقي عند قياس حرية التعبير مقابل حظر التحريض على الكراهية".**

الحكم على علماء الدين الشيعة

بعد اسقاط الجنسية ضد الشيخ عيسى قاسم في 19 يونيو 2016 تم استدعاء أكثر من 80 عالم دين شيعي وحكم على عدد منهم بأحكام بالسجن بسبب رفضهم للانتهاكات بحق الشيخ قاسم وممارستهم لحقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي وذلك حسبما جاء في التقارير الموثقة للمنظمات الحقوقية المحلية والدولية .

وفي هذا الصدد أصدر خمسة من المقررين الخاصين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة في آب / أغسطس 2016 بياناً مشتركاً يحثون فيه البحرين على **"إنهاء اضطهاد الشيعة" و "وقف عمليات الاعتقال التعسفي أو الاستدعاء، والإفراج عن جميع المحتجزين بسبب ممارستهم حقوقهم".**

ومع هذه الاجراءات التعسفية فقد انتهكت البحرين المعايير الدولية المتعلقة بحرية الدين والمعتقدات والتي تحميها :

- **المادة 18 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان**
- **المادة 18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية**
- **الإعلان بشأن القضاء على جميع أشكال التعصب والتمييز القائمين على أساس الدين أو المعتقد.**

تعليق صلاة الجمعة

منذ أيار / مايو 2016 إلى الآن، منعت السلطات صلاة الجمعة في جامع الإمام الصادق بالدراز، والتي كان يؤم المصلين الشيخ عيسى قاسم ويعتبر الجامع من أكبر جوامع الشيعة في البلاد بحيث قامت السلطات بمنع المصلين وأئمة الجمعة والجماعة بالوصول الى المنطقة وإقامة الصلاة.

إنَّ حرية ممارسة الشعائر الدينية دون تدخل الحكومة هي أحد حقوق الإنسان الأساسية. وهي حق مدني أيضاً، محمي أساساً بواسطة الدستور البحريني والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها البحرين. وبالتالي، لا يمكن للحكومة منع أي مواطن من العبادة بطريقة معينة.

ان هذا الحق يمنح المواطنين الحرية في ممارسة شعائرهم ومعتقداتهم، ويمنع الحكومة من التدخل في كيفية ممارسته.

الجزء الرابع

العلاقات الأمريكية البحرينية وأثرها على الحالة الحقوقية

الرئيس ترامب متهم بإعطاء الضوء الأخضر لملك البحرين الذي التقى به في الرياض لتصعيد القمع ضد مواطنيه الشيعة

تغير السياسات الأمريكية
وتدهور الوضع الحقوقي بالبحرين

قال الرئيس الامريكي دونالد ترامب صباح يوم الأحد (21 أيار / مايو 2017) أن العلاقات بين الولايات المتحدة والبحرين ستتحسن. جاء هذا الموقف خلال لقائه مع ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة خلال زيارته للمملكة العربية السعودية.

ورحب رئيس الوزراء البحريني خليفة بن سلمان آل خليفة بالتغييرات الإيجابية في سياسات الولايات المتحدة تجاه المنطقة وبلدانها وفهم الإدارة الأمريكية برئاسة الرئيس دونالد ترامب للوضع هناك. وقال أن **"الجميع يتطلع وينظر إلى نتائج زيارة الرئيس الأميركي إلى المملكة العربية السعودية بإيجابية على العالمين العربي والإسلامي".**

وقالت قناة فرانس 24 في مقال على موقعها إن **"الرّئيس ترامب متهم بإعطاء الضّوء الأخضر لملك البحرين، الذي التقى به في الرّياض، لتصعيد القمع ضد مواطنيه الشّيعة".**

واعتبر مراقبون وناشطون وحقوقيون أن حكومة البحرين داهمت الاعتصام السلمي في الدراز وحاصرت منزل الشيخ عيسى قاسم بعد تلقي تأييد سعودي وأمريكي.

بيع الأسلحة

قالت وزارة الخارجية الامريكية للكونجرس إنها تؤيد بيع 19 طائرة مقاتلة من طراز لوكهيد مارتن من طراز اف 16 الى البحرين دون الشروط المسبقة حول تحسين حقوق الانسان التي طالبت بها إدارة أوباما. فقد تجاهل الرئيس الأمريكي المنتخب حديثاً دونالد ترامب مطالب الشعب البحريني بالإصلاحات وحماية حقوق الإنسان الأساسية في محاولة لبيع طائرات اف 16 للبحرين.

وقال موقع بلومبرغ: **"إن طلب الدعم لبيع ما يصل الى 2.7 مليار دولار من الطائرات لا يشمل حزمة لتطوير الطراز القديم من طائرات اف - 16، الذي قال مسؤولون في العام الماضي أنه قد يوصل الاقتراح الى 4 مليارات دولار"**، ومن المفارقات أن هذه الصفقة تتم وسط الأزمة الاقتصادية الحرجة في البلاد.

وقال موقع ديفنس وان المتخصص في الشؤون العسكرية الاميركية إن الاجراء الذي اتخذته إدارة ترامب والمتمثل في إزالة شروط حقوق الانسان من صفقة بيع طائرات اف 16- الى البحرين بقيمة مليارات الدولارات، من المحتمل أن يكون له انعكاسات خطيرة على المصالح الاميركية في الشرق الاوسط.

وانتقدت المنظمات الحقوقية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بسبب بيع الأسلحة إلى بلاده والمملكة العربية السعودية، مستدلين على ذلك بتدهور حالة حقوق الانسان في البلدين.

بالإضافة إلى ذلك، أرسلت مجموعة من المنظمات الدولية غير الحكومية رسائل إلى رؤساء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وطلبوا من المسؤولين أن يدعووا الحكومة البحرينية علناً إلى إسقاط التهم الموجهة إلى الشيخ عيسى قاسم وإعادة جنسيته.

وبعثت عدة منظمات غير حكومية مقرها الولايات المتحدة برسالة إلى الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وحثت الحكومة على إسقاط جميع التهم الموجهة إلى الشيخ عيسى قاسم وإعادة جنسيته.

وأكدت جمعية الوفاق الوطني الإسلامية في بيان لها أن الحكومة تقود البحرين إلى أزمة جديدة هي الأكبر والأوسع.

ودعا ناشطون على وسائل التواصل الإجتماعي إلى احتجاجات واسعة عشية جلسة الحكم على الشيخ عيسى قاسم.

الجزء الخامس

الذروة

التعدي على الحريات العامة وسياسة التعذيب هي خطة منهجية تنفذها الحكومة

اقتحام الدراز

بعد تطمينات الرئيس ترامب، شهدت البحرين العملية الأمنية الأكثر دموية منذ سنوات على المتظاهرين السلميين في الدراز في صباح 23 مايو 2017، بعد أن أعلنت وزارة الداخلية البحرينية عن عملية أمنية في الدراز **"بهدف حفظ الأمن والنظام العام وإزالة المخالفات القانونية التي كانت عائقاً أمام حركة المواطنين"**، وأسفرت العملية الأمنية التي استهدفت منزل الشيخ عيسى قاسم إلى مقتل خمسة من المعتصمين وهم (محمد كاظم زين الدين وأحمد العصفور ومحمد حمدان و مصطفى حمدان ومحمد الساري) وإصابة أكثر من 100 شخص وإلقاء القبض على 286 شخصاً من الأهالي في هجوم أطلق فيه رجال الأمن القنابل الصوتية ورصاص الشوزن ومسيلات الدموع على المعتصمين أثناء العملية.

ونشر ناشطون على وسائل التواصل الإجتماعي صورا تظهر قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية أثناء اقتحام قرية الدراز المحاصرة مستخدمين عشرات المركبات وعدد من المدرعات، ويرافقون بعض المحتجزين الذين اعتقلوا نتيجة اقتحام الدراز.

وأظهرت الصور التي تم تداولها نشر قوات الأمن البحرينية على سطح منزل الشيخ عيسى قاسم، وفرض حصار أمني في محيط منزله وفرض الاقامة الجبرية عليه.

وأكد سكان الدراز أنهم واجهوا صعوبات كبيرة في إجراء المكالمات الهاتفية العادية، وأن خدمات الإنترنت في المنطقة قد قطعت.

وقد أكد شهود عيان إن ما حدث في موقع الاعتصام السلمي ليس عملية أمنية بل اقتحام مسلح. حيث شن العشرات من رجال الأمن بالمركبات المدرعة والأسلحة المختلفة هجوما ضد المعتصمين السلميين .

مصير الشيخ قاسم المجهول

حتى الآن، يخضع منزل الشيخ عيسى قاسم للحصار الأمني المفروض والإقامة الجبرية غير المعلنة –رغم انكار السلطات الأمنية لذلك-، ويشعر البحرينيون بقلق بالغ إزاء نفي الشيخ قاسم خارج البحرين، كإجراء محتمل يمكن أن تتخذه السلطات البحرينية في أي وقت. فقد تركه الحكم عديم الجنسية ويواجه خطر الترحيل القسري.

مع استمرار الإجراءات الأمنية المشددة بجوار منزل آية الله قاسم التي تعيق المتابعة الصحية له من قبل أطبائه الخاصين وكذلك مضايقة أفراد أسرته الراغبين بزيارته عبر توقيفهم لفترات مطولة واخضاعهم لاجراءات مشددة.

في 26 / 11 / 2017 تعرض الشيخ عيسى أحمد قاسم إلى انتكاسة صحية مفاجئة؛ علما بأنّه في الليلة السابقة لانتكاسة صحته كان هنالك اطلاق كثيف وبشكل غير قانوني للغازات المسيلة للدموع بجوار منزله، كما أنّه ونتيجة لفرض السلطات الأمنية (بدون حكم قضائي أو إداري) للإقامة الجبرية على الشيخ عيسى قاسم، فإنّه لا يسمح بدخول أحد على منزله من الأطباء أو من أقاربه وهي تنتهك حقه في تلقي العلاج اللازم والمناسب وفق إرادته، فضلا عن أنّ أطبائه المتابعين لحالته الصحية لم يتمكنوا من زيارته منذ 21 يونيو2016، وقد تعرض للتضييق في أخذ أدويته بداية فرض الإقامة الجبرية بتاريخ 23 مايو 2017، كما أنّه منذ اسقاط جنسيته في 20 يونيو 2016 لم تجر له فحوصات طبية هو بحاجة إليها ويعتمد على الدواء القديم الذي يتوفر بصعوبة

في بداية أيام الحصار الأمني على منطقة الدراز، وقد كانت تنقل له الأدوية عند دخول أبناءه وزوجته بشكل مخفي.

إنّ الأمراض الأخرى التي يعاني منها الشيخ عيسى قاسم طوال فترة الحصار الأمني هي كالتالي: أمراض القلب، الضغط، السكري، وفتق في أسفل البطن كان صغيرا واتسع بشكل مخيف وهو في حالة التهاب شديد وانتفاخ وبحاجة لاجراء عملية جراحية مستعجلة إلا أنّ الإقامة الجبرية تمنعه من العلاج، كما أنّه سبق وأن أجرى عملية قسطرة في القلب بمستشفى العسكري بالبحرين في أكتوبر 2010، وأصيب بكسر في الحوض في ديسمبر 2014؛ لذلك تصعب عليه الحركة وهو بحاجة إلى متابعة طبية مستدامة فيما يتعلق بوضعه الصحي.

القتل خارج إطار القانون

ذكر شهود عيان بأن الشاب محمد كاظم زين الدين (39 عاماً) هو أول ضحايا الهجوم، وهو ناشط بيئي أصيب بعدة طلقات نارية في جسده من قبل القوات الأمنية وقد سعى عدد من المعتصمين إلى انقاذ حياته ولكنهم منعوا من قبل القوات المهاجمة مما أدى إلى وفاته.

هذا وقد أعلنت وزارة الداخلية في وقت لاحق عن أسماء أربعة من ضحايا قتلوا أثناء الهجوم، وهم محمد كاظم زين الدين وأحمد العصفور ومحمد حمدان (شقيق مصطفى حمدان) ومحمد الساري.

وأضافت الوزارة أنها لا تزال تبحث عن هوية الضحية الخامس الذي أعلن عنه لاحقاً أنه محمد العكري.

السيرة الذاتية للضحايا

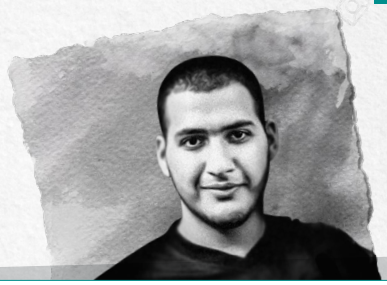

الإسم : محمد أحمد حمدان

- تاريخ الميلاد : 1995/9/21

- الحالة الإجتماعيه : أعزب

- المهنه: هو طالب جامعي

- اهتمامات: قراءة الكتب وكتابة الشعر والخواطر

- اعتقل سابقاً تعسفيا ثلاث مرّات لأسباب سياسية

- كان يكتب الكثير من الخواطر الأدبية، التي تكشف تعلقه بالتجمع السلمي في منطقة الدراز، وتأثره بشخصية الشيخ عيسى قاسم، وتعبيره عن التضامن ضد اسقاط الجنسية عنه

- محل الدفن : الماحوز – دفن بدون علم وموافقة ذويه وبشكل مخالف للأعراف المحلية والقانون الوطني

الإسم : محمد عبدالكريم حسن العكري

- تاريخ الميلاد: 7 أكتوبر 1999م

- الحالة الإجتماعية: أعزب

- المهنة: طالب في الصف الثالث ثانوي

- اهتماماتـه: كان محبـا للقـراءة، التكنولوجيـا، لعـب الكـرة ويعشـق الأفـكار الإبداعيـة وألعـاب التحـدي والمغامـرة، العمـل التطوعـي، بالإضافـة إلى أنّـه صاحـب شـخصية قياديـة.

- محـل الدفـن : المحـرق – دفـن بـدون علـم وموافقـة ذويـه وبشـكل مخالـف للأعـراف المحليـة والقانـون الوطنـي

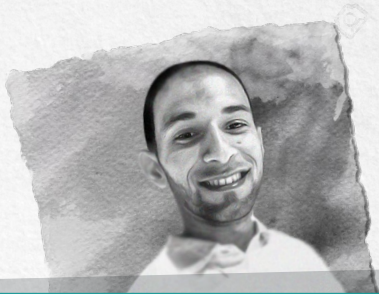

الإسم : أحمد جميل أحمد محمد العصفور، ويكنى بأبي مجتبى

- تاريخ الميلاد 21 ديسمبر 1983

- متزوج وله من الأولاد خمسة، أصغرهم طفلته التي ولدت بعد وفاته ب ٥٠ يوما.

- مواليد قرية الشاخورة

- درس علوم الحاسوب في الهند وحصل منها على شهادة البكالوريوس

- كان أحد رواد العمل الخيري في قرية أبوصيبع والدراز، حيث كان منخرطا في التعليم الديني إما طالبا أو معلماً، كما كان مشاركا في فرق الإنشاد الديني.

- محل الدفن : الماحوز – دفن بدون علم وموافقة ذويه وبشكل مخالف للأعراف المحلية والقانون الوطني

الإسم : محمد علي ابراهيم أحمد الساري

- تاريخ الميلاد 5 أبريل 1989

- العمر 28 سنة

- متزوج وله من الأبناء اثنين

- حاصل على درجة الدبلوم في الهندسة الكهربائية

- أصيب اصابة خطيرة بالرصاص الحي وكانت تبعد الرصاصة عن قلبه بمسافة 1 سم أثناء مشاركته في محاولة التجمع السلمي بدوار اللؤلؤة مع المواطن عبدالرضا بوحميد الذي قتلته قوات الأمن بتاريخ 18 فبراير 2011، إلا أنّ الساري نجى بأعجوبة من اصابته.

- سجن لمدة عامين بعد تفريق المعتصمين من قبل الجيش في مستشفى السلمانية وتم أخذه الى السجن بالرغم من اصابته الخطيرة وتلفيق تهمة كراهية النظام له والإعتداء على رجال الأمن.

- أفرج عنه في 7 أبريل عام 2013

- مؤسس حساب مواليد البحرين و الشرقية في الانستغرام.

- محل الدفن : المحرق – دفن بدون علم وموافقة ذويه وبشكل مخالف للأعراف المحلية والقانون الوطني

الإسم : محمد كاظم محسن زين الدين

- ولد في الدراز في 6 مارس 1973م

- متزوج وله ثلاثة أولاد

- ينتمي إلى أسرة معروفة فجده هو الخطيب الحسيني والشاعر الملا علي بن الملا ناصر زين الدين أحد رواد المنبر الديني في البحرين

- حاصل على درجة البكالوريوس في علوم الحاسوب ويعمل مهندسا ومبرمجا للحاسوب والشبكات الإلكترونية في احدى المؤسسات المصرفية في البحرين

- ساهم في عدة مشاريع علمية وتطويرية وبعث من قبل الشركة التي يعمل فيها إلى العديد من الدول بينها الكويت وثيروبي وعمان وليبيا والعراق

- له عدة أنشطة اجتماعية وخيرية وانتخب رئيسا لجمعية أصدقاء البيئة منذ العام 2000م وقدم العديد من المحاضرات البيئية على المستوى المحلي والخارجي

- عضو مؤسس في مشروع مركز الرسول الأعظم الثقافي التابع لمأتم آل شهاب في الدراز

- من هواياته المطالعة والقراءة في كافة الحقول العلمية وكان هاويا للتصوير الفوتغرافي

- تميز بتواضعه ودماثة خلقه وسط أسرته ومجتمعه وابتسامته الدائمة على محياه

- محل الدفن : المحرق – دفن بدون علم وموافقة ذويه وبشكل مخالف للأعراف المحلية والقانون الوطني

إنَّ الهجـوم ومـا تـلاه مـن آثـار، والـذي رافقـه المزيـد مـن الاعتقـالات والهجـمات عـلى المعتصمـين، هـو قمـع عنيـف ودمـوي خـارج إطـار القانـون وتعـدي صـارخ عـلى حـق الحيـاة والحقـوق الأساسـية للإنسـان الواجبـة في البـلاد. وللأسـف، إن ممارسـة حـق في البحريـن يرتبـط بعمـل إجرامـي وفقـاً لحسـابات الحكومـة.

ادعاءات غير صادقة

دأبت السلطة في البحرين في تبرير انتهاكاته المنهجة بإدعاءات غير صادقة ومجافية للحقيقة والواقع. وعلاوة على ذلك، فإن القوانين والمحاكم يتم في الواقع توظيفها بشكل كبير للحفاظ على هذه السياسة، وقد اتهمت السلطات البحرينية الشيخ قاسم بتشجيع **"الطائفية والعنف"**. إلا أن سلمية الاحتجاج لا تحتاج إلى أدلة لدحض هذه الادعاءات.

أولاً، كان وما زال المتظاهرون الذين يتبعون بحزم تعليمات زعيمهم ملتزمون تماماً بقواعده الدينية. ومن الناحية الدينية، حرّم الشيخ عيسى قاسم أي عمل من أعمال العنف.

وثانياً، أكد كبار المسؤولين ومنظمات حقوق الإنسان في مختلف البيانات والدعوات على سلمية المتظاهرين. على سبيل المثال، تشير منظمة العفو الدولية إلى سلمية المتظاهرين في الدراز قائلة: **"تشير معلوماتنا إلى أن الشرطة هاجمت ما بدأ كمظاهرة سلمية".**

بينما ادعت وزارة الداخلية أن الهاربين الذين فروا من سجن جو كانوا من بين 286 شخصاً اعتقلوا أثناء المظاهرة، وزعمت أن "العديد من الخارجين عن القانون كانوا يحملون قنابل يدوية وسكاكين".

وقال النائب البحريني عبد الله بن حويل في بيان إن **"العملية الامنية اظهرت عزم الحكومة على مواجهة تهديد أمني مدعوم من إيران"**. وأضاف ان **"بعض المناطق في قرية الدراز تحولت لمأوى خصب يحتضن الإرهابيين والمخربين والهاربين من أيدي العدالة."**

بعيونهم

فيما يلي نضع شهادتين لشاهدا عيان أجرى فريق رصد "مركز البحرين لحقوق الإنسان" مقابلة معهما، من بين آخرين معظمهم من سكان الدراز. ولأسباب أمنية، لا يذكر التقرير أسمائهم ومعلومات شخصية أخرى عنهم، خوفاً من استهدافهم من قبل السلطات الأمنية.

واستناداً إلى شهادات شهود العيان وغيرها من المعلومات التي وثقها فريق الرصد، نستنتج أن الشهادات متوافقة مع بعضها البعض وشبيهة جداً بالشهادات الحية التي وثقتها منظمات بحرينية حقوقية مستقلة.

وبالتالي، فإن هذا يكشف أن الخيار الأمني، والتعدي على الحريات العامة، وسياسة التعذيب هي خطة منهجية تنفذها الحكومة.

إفادة الشاهد الأول

قال الشاهد إن قوات الأمن داهمت الاعتصام من عدة اتجاهات في (23 مايو / أيار 2017) الساعة 9:20 صباحا. ثم اقتربت مجموعة مدججة بالسلاح، في الساعة 9:40 صباحا، وبدأت بإطلاق الغاز المسيل للدموع ورصاص الشوزن دون تمييز وعلى مسافة قريبة.

وتابع بالقول أن قوات الأمن لاحقت المتظاهرين؛ فدخل إلى منزل مجاور للاختباء. وكان هناك عشرة متظاهرين في المنزل، من بينهم اثنان مصابان برصاص الشوزن. وتسلق رجال أمن بلباس مدني، بينهم رجلان يحملان مسدسات، من المنزل المجاور، واقتحموا

المنـزل واحتجزوهـم في السـاعة 3:40 مسـاءً.

ويضيـف الشـاهد أن أحـد الملاحقـين تعـرض للـضرب المـبرح، لمجـرد أنـه أخـبر قـوات الأمـن بأنـه مـن سـترة. وبعـد ربـع سـاعة، أخذتـه قـوات الأمـن مـع بقيـة المحتجزيـن مـن المنـزل إلى مـكان سـكن الشـيخ عيـسى قاسـم، حيـث تـم الاعتصـام.

ويقـول المتحـدث إن ضابـط أمـن أمرهـم بـأن يقفـوا ويديـروا وجوههـم باتجـاه الحائـط، وأن يقولـوا شـعارات اسـتفزازية ومهينـة بصـوت عـال لمـدة سـاعة كاملـة، وكل محتجـز لم يكـرر هـذه الشـعارات تعـرض للـضرب المـبرح.

ويضيـف قائـلاً إنـه نُقـل مـع 45 معتقـلاً إلى "سـجن جـو المركـزي". وقـام رجـال الأمـن بتقييدهـم والضغـط عـلى معاصمهـم بطريقـة مؤلمة، وعصبـوا أعينهـم، واقتادوهـم إلى الطابق الثـاني مـن السـجن.

ويـروي الشـاهد رحلـة التعذيـب، التـي رافقتهـا الصفعـات واللكـمات عـلى الوجـه والبطـن والظهـر. فقـد تركهـم رجـال الأمـن يقفـون مقابـل الحائـط لفـترة طويلـة، دون توفـير المـاء أو الطعـام، ومنعوهـم مـن دخـول الحـمام. ثـم وضعـوا كل 12 محتجـزاً في زنزانـة.

وفي يوم الجمعة (26 مايو / أيار 2017)، نُقل المحتجزون إلى مبنى مديرية التحقيقات الجنائية، وتـم اسـتجوابهم حـول وجودهـم في الاعتصام. وقام رجـال الأمن بتصوير المعتقلين في ملابسـهم الداخليـة، وأجـبروا بعضهـم عـلى خلـع ملابسـهم وتـم تصويرهـم عـراة، كـما يدعـي الشـاهد.

ويقـول إنـه بعـد منعهـم مـن إجـراء أي اتصـال بأسرهـم أو بمحام، سـمح لهـم بإجـراء مكالمات قصـيرة مـع أسرهـم وإبلاغهـم بوجودهم في مبنـى التحقيقـات الجنائية.

ويضيـف الشـاهد أن أحـد المحتجزيـن في زنزانـة السـجن أخـبره بأنـه رأى قـوات الأمـن تطلـق ثلاثـة رصاصـات حيـة مـن مسـافة قريبـة عـلى الضحيـة محمـد حمـدان قـرب منـزل الشـيخ عيـسى قاسـم. وتـوفي عـلى الفـور، وتـم سـحبه مـن المنطقـة.

ويختـم بأنـه أجـبر عـلى التوقيـع عـلى سـجل مختلـف تمامـاً عـما ذكـره أثنـاء التحقيـق. ويشـير

السجل إلى أنه شارك في مسيرات تدعو إلى "الإطاحة بالنظام" في سترة، وأنه شارك في أنشطة تخريبية، وكان من بين آخرين يحملون فئوس وسكاكين. وأخيراً، بعد أن وقع على تعهد بالحضور في حال طُلب منه ذلك، أُطلق سراحه.

إفادة الشاهد الثاني

يقول الشاهد إنه في 23 مايو / أيار 2017، داهمت قوات الأمن الاعتصام في قرية الدراز، وأطلقت بكثافة رصاص الشوزن وقنابل الغاز المسيل للدموع.

ويروي أنه شاهد الضحية محمد كاظم زين الدين ملقى على الأرض ويعاني من إصابات شديدة. وطلب من المتظاهرين تقديم المساعدة، فاقتادوه إلى منزله بالقرب من موقع الاعتصام. وأجرى له أحد المسعفين الإسعافات الأولية، ولكن حالته كانت حرجة للغاية، وأصبح بالكاد يتنفس. ولم يتمكنوا من نقله إلى المستشفى بسبب الحصار الذي تفرضه قوات الأمن، مما أدى إلى وفاته على الفور.

ويقول الشاهد إنه في الساعة 3:00 مساءً، اقتحم رجال الأمن منزل الضحية زين الدين. وقاموا بتفتيش المنزل، وكسروا الأثاث، وسرقوا الأموال والأغراض الباهظة الثمن. وتمت إهانة وإساءة معاملة المتظاهرين الذين كانوا في المنزل.

ويضيف الشاهد إن رجال الأمن صادروا هواتف المتظاهرين، وصوروهم وهم يضعون أيديهم على رؤوسهم. ثم تم فرز المتظاهرين حسب منطقتهم، وتم تعذيبهم في غرفة من المنزل. ويقول الشاهد إنه سمع صراخ المحتجزين الذين تعرضوا للضرب المبرح والتعذيب.

ثم تم تقييد أيديهم وتعصيب أعينهم ونقلهم إلى المبنى 15 من سجن جو المركزي. وتم استجواب المحتجزين هناك حول الاعتصام وحول وأنشطتهم. وبحسب الشاهد، سمحت قوات الأمن لهم بالاتصال بأهلهم بعد يومين من الاعتقال في (25 أيار / مايو 2017).

الجزء السادس

نتائج استخدام القوة المفرطة في فض التجمع السلمي بالدراز

العنف الدموي للسلطات الحكومية

المواقف الدولية

قال مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان زيد رعد الحسين في بيان "أحث الحكومة على التّحقيق في أحداث 23 مايو/أيار، خصوصًا الخسائر في الأرواح، وضمان أن تكون النّتائج علنية ومحاسبة المسؤولين."

ودعت منظمة حقوق الإنسان أولاً إدارة ترامب إلى إدانة أفعال قوات الأمن البحرينية التي قيل إنها هاجمت متظاهرين سلميين في قرية الدراز.

ووصفت منظمة هيومن رايتس ووتش الاقتحام بأنه قمع لحرية التعبير، قائلة: **"مرة أخرى، يبدو أن مهندسي العنف المزعزع للاستقرار في البحرين هم حكومة آل خليفة، وتوقيت هذه العملية - بعد يومين من اجتماع الملك حمد بالرئيس ترامب - من الصعب أن يكون من قبيل المصادفة."**

وقالت منظمة العفو الدولية أن العملية الأمنية على الدراز تظهر **"عواقب الإفلات من العقاب الذي تتمتع به قوات الأمن [البحرينية]"**، وأضافت **"وتشير معلوماتنا إلى أن الشرطة هاجمت بصورة عنيفة ما بدأ كمظاهرة سلمية تماماً. وتقتضي المعايير الدولية ألّا تستخدم الجهات المكلفة بتنفيذ القانون القوة المميتة ما لم يكن هناك مفرّ من استخدامها لحماية الأشخاص من تهديد وشيك للحياة أو تهديد بالإصابة الخطيرة".**

أدانت العشرات من الشخصيات العربية والدولية الاضطهاد الذي تمارسه الحكومة البحرينية ضد المتظاهرين السلميين في الدراز، معربين عن قلقهم إزاء **"العنف الدموي للسلطات الحكومية".**

ودافعت المملكة العربية السعودية عن أفعال السلطات البحرينية التي أطلقت النار على اعتصام لمؤيدي الشيخ عيسى قاسم. وقالت إنها تؤيد ما سمّته **"الإجراءات التي تتخذها البحرين لحفظ أمنها واستقرارها وسلامتها، مثل الاجراءات التي اتخذتها مؤخراً الأجهزة الأمنية البحرينية في قرية الدراز بهدف حفظ الأمن والنظام العام."**

وقالت الإمارات العربية المتحدة إنها ترحب **"بالتدابير التي اتخذتها حكومة البحرين لبسط سلطة القانون في الدراز".**

الشكوك حول ظروف وفاتهم

أعلنت وزارة الداخلية عن أسماء أربعة ضحايا قتلوا خلال الاقتحام الأمني لقرية الدراز يوم الثلاثاء (23 مايو / أيار 2017)، مضيفة أنها لا تزال تبحث عن هوية الضحية الخامس. الضحايا هم محمد كاظم زين الدين وأحمد العصفور ومحمد حمدان (شقيق مصطفى حمدان) ومحمد الساري. وتم الإعلان في وقت لاحق أن الضحية الخامس الذي قتل هو محمد العكر.

انضم الشباب الخمسة إلى نظيرهم الراحل مصطفى حمدان، وأصبحوا يُعرفون جميعاً **"بشهداء الفداء"**، وذلك تعبيرا عن أنّهم قتلو وهم يعبرون عن احتجاجهم لمواقف تتعلق بحرية الدين والمعتقد وحرية التعبير عن الرأي.

وطالبت أسرهم بترتيب الطقوس اللائقة لهم. إلا أن الحكومة أمرت بأن يحضر الجنازة اثنين فقط من كل أسرة وإقامة الجنازة في مقبرة من اختيارهم. لكن العائلات رفضت الالتزام بهذه الطلبات، وشكّت في أن أبنائها قد قتلوا عمداً. وزعمت أن قوات الأمن تحاول التستر على جرائم القتل التي ارتكبتها.

مواقف عوائل الضحايا

كـررت عوائـل الضحايـا المتعرضـين للقتـل خـارج اطـار القانـون أثنـاء اقتحـام الـدراز مطالبهـا للسـلطات الرسـمية بتسـليمها جثـث أبنائهـم حتـى تتمكـن مـن إقامـة مراسـيم الدفـن وفقـاً لمعتقداتهـم الدينيـة ودفنهـم في المقابـر التـي يحددونهـا.

وقالـت هـذه العوائـل إنهـا تلقـت اتصـالاً مـن احـدى مراكـز الشرطـة لإرسـال عضويـن من كل عائلـة مـن الذكـور إلى المركـز ، مـما يكشـف عـن نيـة السـلطة بدفنهـم في غيـاب حضـور عوائلهـم. ولذلـك رفضـوا الذهـاب، مطالبـين بـدلاً مـن ذلـك بتسـليم الجثـث لإقامـة مراسـم دفـن لائقـة وفقـا للمعتقـدات الدينيـة والتـي تشـمل تغسـيل وتكفـين الجسـد تليهـا صـلاة عـلى الميـت ودفنهـم في مقابـر يحددهـا ذوي الضحايـا.

هـذا وقـد تفاجـئ وانصـدم أهـالي الضحايـا بـأن قـوات الأمـن قامـت بدفـن المقتولـين الخمسـة في يـوم الجمعـة (26 مايـو 2017)، في مقابـر متفرقـة في البـلاد بـدون علمهـم مخالفـاً لجميـع الأعـراف الدينيـة والدسـتورية والإنسـانية لهـذا الصـدد هـذا وقـد خاطـب الأهـالي السـلطات المعنيـة بخطـاب مسـجل عـن رفضهـم التـام لهـذا الإجـراء كـما اتهمـت الأسر السـلطات بحرمانهـا مـن توديـع أبنائهـا بعـد أن دُفنـت الجثـث دون إذن مـن العائـلات، وطالبـوا هـذه السـلطات بإعـادة تسـليم الجثـث الى ذويهـم ليتـم دفنهـم في المقابـر التـي يحددونهـا .

وبعـد يومـين مـن دفـن جثـث الضحايـا الخمسـة الذيـن قتلـوا في اقتحـام الـدراز، اعترفـت وزارة الداخليـة البحرينيـة بدفـن الضحايـا دون تسـليم جثثهـم إلى أسرهـم.

الانتهاكات المرتكبة

قال المحامي عبد الله الشملاوي أن دفن جثث أولئك الذين قتلوا خلال اقتحام اعتصام الدراز يخالف ما يلي:

المادة 22 من الدستور، التي تنص على أن:

"حرية الضمير مطلقة، وتكفل الدولة حرمة دُور العبادة، وحرية القيام بشعائر الأديان والمواكب والاجتماعات الدينية طبقا للعادات المرعية في البلد."

وأشار إلى أن المادة 52 من القانون رقم (3) لسنة 1975 بشأن الصحة العامة تنص على أنه:

"يتولى أقارب المتوفى عمل الترتيبات اللازمة لدفن جثته، ويجوز للسلطة المنفذة أن تتولى ذلك في بعض الأحوال وبصفة خاصة في حالة وفاة شخص نتيجة لإصابته بمرض معد، وذلك مع التقيد بأحكام الشريعة وإشراف أقارب المتوفى إن وجدوا."

وأكد الشملاوي أيضاً أن الدفن هو انتهاك صارخ لميثاق العمل الوطني والدستور والقانون.

الانتهاكات
المتصلة بمحاكمة الشيخ عيسى قاسم

20 يونيو 2016
اسقاط جنسية
آية الله الشيخ عيسى قاسم

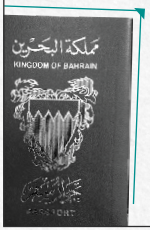

20 يونيو 2016
بدء الحصار الأمني على الدراز
لغاية اليوم

الدراز
Diraz

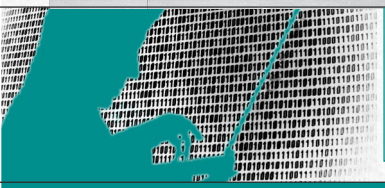

التعطيل والتشويش
على شبكة الإنترنت

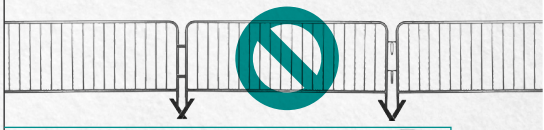

تقييد حرية التنقل في الدراز

27 يوليو 2016 أولى جلسات المحاكمة ضد الشيخ عيسى قاسم

الملاحقات القضائية
والاعتقالات التعسفية
للمعتصمين بالدراز

منع
صلاة الجمعة

التغطيات التحريضية في الإعلام الرسمي

سقوط 5 ضحايا
للقتل خارج اطار القانون

الإقامة الجبرية
لأكثر من 100 يوم
على منزل الشيخ عيسى قاسم

فض الاعتصام السلمي بالدراز
بالقوة المفرطة
ووقوع مئات الجرحى والمعتقلين

حملة الاعتقالات

داهمت قوات الأمن البحرينية المدججة بالسلاح منزل آية الله الشيخ عيسى قاسم، واعتقلت المتظاهرين هناك. وأثناء العملية الأمنية على قرية الدراز، أعلنت وزارة الداخلية في بيان لها في (23 مايو / أيار 2017) أن الشرطة ألقت القبض على 286 بحرينياً في هجوم أطلق فيه عناصر الأمن الغاز المسيل للدموع ورصاص الشوزن على المتظاهرين.

وقال ناشطون على وسائل التواصل الاجتماعي إن السلطات الأمنية اعتقلت يوم الأربعاء (24 أيار / مايو 2017) عضو الأمانة العامة في جمعية الوفاق السيد طاهر الموسوي.

وخفضت المحكمة الجنائية الكبرى الثالثة حكم الدكتور طه الدرازي من ستة أشهر إلى ثلاثة أشهر في السجن بتهمة "التجمع غير القانوني".

وتم احتجاز د. الدرازي على الفور ليبدأ تنفيذ حكمه. وتعود الاتهامات الموجهة إليه إلى اعتقاله واستجوابه ومن ثم إطلاق سراحه في 14 أغسطس / آب 2016 بعد مشاركته في تجمع سلمي في 19 يوليو / تموز 2016 في قرية الدراز احتجاجاً على الإسقاط التعسفي لجنسية الشيخ عيسى قاسم.

وقد تم توثيق عدة حالات من الإفلات من العقاب، وتُجرى العديد من المحاكمات بشكل غير عادل استناداً إلى اعترافات انتزعت تحت التعذيب.

ولا يسمح للمحتجزين بالوصول إلى محاميهم. وهم يتعرضون للتعذيب الشديد، وسوء المعاملة، والإهمال الطبي، والتشهير، والصدمات الكهربائية، والمضايقات الجنسية والاعتداءات الطائفية.

تنص المادة 9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على أنه،

1. **لكل فرد حق في الحرية وفي الأمان على شخصه. ولا يجوز توقيف أحد أو اعتقاله تعسفاً. ولا يجوز حرمان أحد من حريته إلا لأسباب ينص عليها القانون وطبقاً للإجراء المقرر فيه.**

2. **يتوجب إبلاغ أي شخص يتم توقيفه بأسباب هذا التوقيف لدى وقوعه كما يتوجب إبلاغه سريعا بأية تهمة توجه إليه.**

3. **يقدم الموقوف أو المعتقل بتهمة جزائية، سريعاً، إلى أحد القضاة أو أحد الموظفين المخولين قانوناً مباشرة وظائف قضائية، ويكون من حقه أن يحاكم خلال مهلة معقولة أو أن يفرج عنه. ولا يجوز أن يكون احتجاز الأشخاص الذين ينتظرون المحاكمة هو القاعدة العامة، ولكن من الجائز تعليق الإفراج عنهم على ضمانات لكفالة حضورهم المحاكمة في أية مرحلة أخرى من مراحل الإجراءات القضائية، ولكفالة تنفيذ الحكم عند الاقتضاء.**

4. **لكل شخص حرم من حريته بالتوقيف أو الاعتقال حق الرجوع إلى محكمة لكي تفصل هذه المحكمة دون إبطاء في قانونية اعتقاله، وتأمر بالإفراج عنه إذا كان الاعتقال غير قانوني.**

5. **لكل شخص كان ضحية توقيف أو اعتقال غير قانوني حق في الحصول على تعويض.**

تم اعتقال 286 متظاهراً سلمياً بشكل تعسفي ولم يبلغوا بسبب اعتقالهم وتم تعذيبهم ولم يحصلوا على محاكمة عادلة وتمت إهانتهم ولم يتم التعويض عليهم. وهم بالفعل سجناء رأي، بسبب معتقداتهم السياسية والدينية.

استدعاء النشطاء

أثناء الاقتحام وبعده، تحدث النشطاء إلى وسائل الإعلام، ونشروا آخر المستجدات بالإضافة إلى الصور على وسائل التواصل الاجتماعي التي تظهر ما كان يحدث على الأرض. وقاموا بتوثيق الإقتحام الذي شنته قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية أثناء مداهمة قرية الدراز المحاصرة باستخدام عشرات المركبات وعدد من المدرعات، ومرافقة بعض المعتقلين الذين اعتقلوا نتيجة اقتحام الدراز.

ولكن بعد أيام تم استدعائهم للتحقيق. وتعرضوا للضرب المبرح وأجبروا على تعليق أنشطتهم والاستقالة منها، وأفيد أنهم تعرضوا لسوء المعاملة والتهديد وأجبروا على الإعلان علناً عن استقالتهم من أنشطتهم في مجال حقوق الإنسان أثناء استجوابهم من قبل جهاز الأمن الوطني البحريني.

في 23 مايو / أيار 2017، استدعى جهاز الأمن الوطني الناشط عادل المرزوق في المحرق، وتم احتجازه. وبعد الإفراج عنه أعلن استقالته وقال إنه سيوقف جميع أنشطته في مجال حقوق الإنسان.

وأفيد بأنه تعرض للتعذيب أثناء احتجازه وأرغم على البقاء واقفاً لمدة 18 ساعة.

وفي 27 مايو / أيار 2017، استدعى جهاز الأمن الوطني الناشطة إبتسام الصايغ. وبعد سبع ساعات، أطلق سراحها ونقلت فوراً إلى المستشفى في حالة نفسية مقلقة للغاية، بعد أن تعرضت لانهيار عصبي حاد. وذكرت الصايغ أنها أثناء استجوابها سئلت عن عمل الناشطين داخل البحرين وخارجها وتعرضت للتعذيب الشديد والاعتداء الجنسي والإهانة والتهديد بالاغتصاب إذا واصلت عملها في مجال حقوق الإنسان.

وفي 28 مايو / أيار 2017، تعرض المدوّن حسن الشرقي للإهانة أثناء استجوابه والضرب وأمر بوقف أنشطته على تويتر. وبالإضافة إلى ذلك، تم استجواب الناشط عبد الجليل يوسف لمدة أربع ساعات، وتعرض للإهانات والتعذيب النفسي، وهدد بأنه إذا لم يتوقف عن أنشطته في مجال حقوق الإنسان، فسيتعرض وأسرته للإستهداف.

ويحدث كل هذا في البحرين دون أي اعتبار لآليات حقوق الإنسان والقوانين الدولية، ولا سيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والحق في حرية الرأي.

"لا يجوز إخضاع أحد للتعذيب ولا للمعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة،" كما تؤكد المادة 5 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الغضب الشعبي

استمرت الاحتجاجات الغاضبة لإدانة العملية الأمنية التي قامت بها قوات الأمن على المتظاهرين في الدراز.

وقد أعلن العصيان المدني لمدة ثلاثة أيام. كما اندلعت اشتباكات بين المتظاهرين وقوات الحكومة البحرينية في عدة مناطق في البحرين. وأغلقت المتاجر في العديد من القرى، حيث قام الشباب المحتجون بإشعال الإطارات، مما أدى إلى إغلاق عدد من الشوارع.

وداهمت قوات الأمن مسيرة جنازة رمزية أقيمت لضحايا الدراز الخمسة الذين قتلتهم وزارة الداخلية خلال العملية الأمنية ضد المتظاهرين في الدراز قبل أن تدفن جثثهم بطريقة سرية يوم الجمعة.

الجزء السابع

النتائج والتوصيات

النتائج والتوصيات

على الرغم من التزاماتها المزعومة، لطالما فشلت حكومة البحرين في العمل بشكل هادف من أجل التزاماتها، من خلال وضع قيود غير مشروعة على الحريات العامة، ولا سيما الحريات الدينية، مما يضيق المجال أمام التعبير السلمي ويقوض الحق في التجمع.

نحن، منظمات حقوق الإنسان الموقعة أدناه، نشعر بقلق شديد إزاء تزايد استخدام القوة المفرطة لاستهداف الاحتجاجات السلمية، وقمع المعارضة في البحرين. وندين بشدة الاقتحام الكارثي الأخير للدراز، فضلاً عن محاكمة الشيخ عيسى قاسم.

وبالتالي، فإننا ندعو حكومة البحرين إلى القيام على الفور بما يلي:

1. **مساءلة جميع المسؤولين عن قتل الضحايا الخمسة خارج إطار القانون أثناء اقتحام الدراز.**
2. **اعتماد حل جدي لمعالجة المسائل السياسية والحقوقية المعلقة التي تسبب عدم الاستقرار في البلد.**
3. **إعادة جميع الجنسيات المسقطة بشكل تعسفي وتعديل قانون الجنسية لتقييد هذه الممارسات.**
4. **إزالة القيود المفروضة على الحق في التجمع وغيرها من القوانين التي تمنع المواطنين من التعبير عن آرائهم دون الخوف من الانتقام.**

5. التصديق والتنفيذ الكامل والشفاف للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يحمي الحقوق والحريات المدنية، والتقيّد بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

6. إطلاق سراح و/أو إسقاط جميع التهم الموجهة إلى نشطاء حقوق الإنسان وأعضاء منظمات المجتمع المدني، الذين تمت محاكمتهم بسبب عملهم وبسبب ممارسة الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع.

كما ندعو المجتمع الدولي الممثل بالمنظمات الدولية لحقوق الإنسان وحلفاء البحرين، ولا سيما الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، إلى الإسراع في ممارسة دورهم الفعال من أجل:

7. كسر الحصار الأمني على قرية الدراز، وإنهاء الإقامة الجبرية بحق آية الله قاسم

8. فتح تحقيق شفاف ومستقل تشارك فيه منظمات المجتمع المدني المستقلة، لمحاسبة المتورطين في قتل خمسة متظاهرين سلميين، والتعويض عن الضحايا؛

9. إنهاء انتهاك الحريات العامة ووضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في قرية الدراز؛

10. إنهاء الاستخدام المفرط للقوة أثناء التعامل مع المتظاهرين السلميين؛

11. إيقاف الملاحقات القضائية للمشاركين في التجمع السلمي بمنطقة الدراز.

12. إيجاد حل جدي لمعالجة الأزمة الحقوقية عبر تنفيذ توصيات اللجنة المستقلة لتقصي الحقائق والتوصيات الواردة في UPR وفق جدول زمني وباشراف الأمم المتحدة.

جريمة خارج التغطية

تقريـر يرصـد الانتهاكات الجسـيمة في فض التجمع السـلمي في الـدراز - البحرين

ديسمبر / كانون الأول 2017

تصميم :

مركز البحرين لحقوق الانسان

Bahrain Center for Human Rights @BahrainRights

E: info@bahrainrights.org | **T:** +45 5389 3133 | **bahrainrights.org**

معهد الخليج للديموقراطية وحقوق الإنسان

Gulf Institute for Democracy & Human Rights - GIDHR gulfinstitute gulfidhr

E: info@gidhr.org | **T:** +61421237922.+61413984959.+61424610661 | **www.gidhr.org**

منتدى البحرين لحقوق الإنسان (BFHR)

montadabahrain montadahr @MontadaBahrain

www.bfhr.org

سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان:

SALAM for Democracy and Human Rights salam_dhr @SALAM_DHR

E: info@salam-dhr.org | **T:** +44 7392 20 6877 | **www.salam-dhr.org**